

Sultanate of Oman
Oman Authority for
Academic Accreditation and
Quality Assurance of Education



سلطنة عمان
الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي
و ضمان جودة التعليم



سياسة ضمان جودة الإطار الوطني للمؤهلات

OAAAQA/OQFM/04		رقم السياسة
المواضيع المتعلقة بالإطار الوطني للمؤهلات		التصنيف
المديرية العامة للإطار الوطني للمؤهلات		الجهة التي تقدمت باقتراح وضع/مراجعة السياسة
المديرية العامة للإطار الوطني للمؤهلات البريد الإلكتروني: OQF@oaaaqa.gov.om		الشخص الذي يمكن الاتصال به
سياسة إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات سياسة مواءمة المؤهلات الأجنبية والدولية مع الإطار الوطني للمؤهلات سياسة إعادة إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات، وإعادة مواءمتها معه		السياسات/الأدلة ذات العلاقة
١		الإصدار
(الإصدار ١)	التاريخ: ٨ سبتمبر ٢٠٢٢ م	اللجنة التنفيذية بالهيئة
(الإصدار ١)	التاريخ: ٤ يوليو ٢٠٢٢ م	دائرة الشؤون القانونية بالهيئة
(الإصدار ١)	التاريخ: ١٨ مايو ٢٠٢٢ م	مجلس إدارة الهيئة
		داخلياً وخارجياً
		ديسمبر ٢٠٢٧ م
		تاريخ المراجعة

Sultanate of Oman
Oman Authority for
Academic Accreditation and
Quality Assurance of Education



سلطنة عمان
الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي
و ضمان جودة التعليم

سياسة ضمان جودة الإطار الوطني للمؤهلات

١. الغاية

إن الغرض من هذه السياسة هو تحديد إجراءات ضمان الجودة المطلوبة لتنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات. ويتضمن تنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات ما يلي:

- تقييم المؤهلات العمانية؛ من أجل إدراجها في الإطار الوطني للمؤهلات^١
- تقييم المؤهلات الأجنبية أو الدولية؛ من أجل مواءمتها مع الإطار الوطني للمؤهلات
- تقييم المؤهلات المدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات، والتي تمت مواءمتها معه، والمقيدة في السجل الوطني للمؤهلات؛ من أجل إعادة إدراجها في الإطار الوطني للمؤهلات وإعادة مواءمتها معه

ومن أجل ضمان وجود نهج متنسق لإجراءات ضمان الجودة لتنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات، فإن هذه السياسة يجب أن تقرراً بالتزامن مع سياسات الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم المتعلقة بالإطار الوطني للمؤهلات، والتي تبين المتطلبات المحددة لتقييم المؤهلات. وهذه السياسات موضحة أدناه:

- سياسة الهيئة حول إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات
- سياسة الهيئة حول مواءمة المؤهلات الأجنبية والدولية مع الإطار الوطني للمؤهلات
- سياسة الهيئة حول إعادة إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات وإعادة مواءمتها معه

٢. نطاق تطبيق السياسة

تنطبق هذه السياسة على ما يلي:

- جميع المؤهلات المقدمة للإدراج أو المواءمة؛ لضمان أن إجراءات ضمان الجودة المطلوبة للإطار الوطني للمؤهلات قائمة
- جميع المؤهلات المدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات، وتلك التي تمت مواءمتها معه؛ لضمان أن إجراءات ضمان الجودة الخاصة بالإدراج أو المواءمة قد تم الحفاظ عليها

^١ عندما يتم تنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات بشكل كامل، فإن عملية إدراج المؤهلات ستجرى قبل تقديم المؤهل

١-٢ مستخدمو السياسة

تنطبق هذه السياسة على:

- الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم (ويشار لها فيما بعد اختصاراً بالهيئة)
- جميع الجهات العمانية المانحة للمؤهلات التي تتقدم بطلب إدراج مؤهلاتها في الإطار الوطني للمؤهلات
- الجهات الأجنبية والدولية المانحة للمؤهلات التي تتقدم بطلب موازنة مؤهلاتها مع الإطار الوطني للمؤهلات
- أصحاب العمل الذين يتقدمون بطلب إدراج البرامج التدريبية الخاصة بهم في الإطار الوطني للمؤهلات أو موازمتها معه
- جميع الجهات المانحة للمؤهلات التي تتقدم بطلب إعادة إدراج مؤهلاتها في الإطار الوطني للمؤهلات أو إعادة موازمتها معه

وقد تكون هذه السياسة موضع اهتمام الجهات ذات العلاقة التالية:

- وزارة التربية والتعليم
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
- وزارة العمل
- المجلس العماني للاختصاصات الطبية
- الجهات المانحة للمؤهلات التعليمية والتدريبية
- مؤسسات التعليم والتدريب
- الجهات الاحترافية
- الوزارات والجهات الحكومية الأخرى
- أصحاب العمل
- الأطراف الأخرى ذات العلاقة^٢

٣. البيان الملخص للسياسة

يجب على جميع الجهات ذات العلاقة الالتزام بإجراءات ضمان الجودة الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات؛ لبناء الثقة في ضمان جودة المؤهلات المقيدة في السجل الوطني للمؤهلات، وللمساعدة كذلك في تحقيق أهداف الإطار الوطني للمؤهلات التالية:

- تنمية الثقة المتبادلة بين الجهات المانحة للمؤهلات عبر جميع القطاعات التعليمية والتدريبية في سلطنة عمان
- المقارنة بين المؤهلات
- الاعتراف الدولي بالمؤهلات العمانية

^٢ تشمل هذه الأطراف، على سبيل المثال، المتعلمين، وعائلاتهم، والأفراد الباحثين عن عمل، والموظفين الباحثين عن عمل أفضل، أو يرغبون في التقدم في المهن التي يشغلونها، وأي فرد مهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسلطنة عمان

١-٣ الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بضمان جودة الإطار الوطني للمؤهلات

١-٣-١ الجهة العمانية المانحة للمؤهلات

إن الجهة العمانية المانحة للمؤهلات مسؤولة عن ما يلي:

- تقديم التفاصيل المتعلقة بالمرسوم السلطاني القاضي بإنشائها أو نسخة من الترخيصين المؤسسي والبرنامجي، اللذين تصدرهما الجهة المسؤولة عن الترخيص ذات الصلة، أيهما كان ذلك منطبقاً

١-٣-٢ الجهة الأجنبية أو الدولية المانحة للمؤهلات

إن الجهة الأجنبية أو الدولية المانحة للمؤهلات مسؤولة عن ما يلي:

- تقديم نسخة من الترخيص المؤسسي لمؤسسات التعليم أو التدريب التي تطرح المؤهل، وحيثما كان ذلك منطبقاً، تقديم نسخة من الترخيص البرنامجي ذات الصلة
- تقديم تفاصيل حول الترتيبات المخطط لها للتواصل بين كل مؤسسة تعليم أو تدريب تقدم أو تخطط لتقديم المؤهل في سلطنة عمان، بما في ذلك تقديم الوثائق المساندة ذات الصلة، على سبيل المثال، استراتيجية التواصل^٣، وغيرها من الوثائق الأخرى ذات الصلة، والمتعلقة بترتيبات التواصل^٤
- تقديم أدلة على أن لديها ترتيبات لضمان الجودة المؤسسية، إضافة إلى إجراءات لضمان جودة المؤهل، بما في ذلك التقرير الأحدث، والمتعلق بضمان الجودة/ الاعتماد إلى جانب وثائق مساندة ذات صلة، تقدم أدلة على أن لديها ما يلي:
 - أ. ترتيبات محددة للحوكمة والإدارة
 - ب. موارد كافية للعمل في سلطنة عمان، وأنها تستوفي متطلبات القوانين واللوائح العمانية ذات الصلة
 - ج. خطة استراتيجية وخطة تشغيلية ساريتا المفعول
 - د. سياسات وإجراءات لتطوير المؤهلات، والمصادقة عليها، وتقديمها، وتقويمها، ومراجعتها
 - هـ. سياسات وإجراءات لضمان أن عملية تقديم المؤهل وتقويمه في سلطنة عمان متسقة مع تلك التي تتم على الصعيد الدولي
 - و. سياسات لضمان عدالة ونزاهة عملية منح المؤهلات، على سبيل المثال: وجود سياسات حول التعامل مع الغش والانتحال وسوء السلوك، والتعامل مع ذوي الإعاقة، وتحقيق المساواة
 - ز. نظام إدارة معلومات يتسم بالكفاءة والدقة؛ لضمان الحفاظ على سجلات دقيقة تتعلق بتسجيل المتعلمين
 - ح. إجراءات للشكاوى، والاعتراض والتظلم تتسم بالكفاءة والشفافية
 - ط. سياسات وإجراءات تضمن التحسين المستمر في العمل

وإذا كان لدى الجهة الأجنبية أو الدولية المانحة للمؤهلات مؤهلاً أو أكثر تمت موافقته مع الإطار الوطني للمؤهلات، وترغب في التقدم بطلب موافقة مؤهلات إضافية، خلال ثلاثة أعوام من تاريخ قيد أول مؤهل لها في القسم الخاص بالموافقة في السجل الوطني للمؤهلات، فإن المعلومات المطلوبة في هذا الفصل لا يشترط توفيرها؛ كونها قد استوفت الأدلة المطلوبة سابقاً.^٥

^٣ أو استراتيجيات التواصل في حال وجود أكثر من مؤسسة تعليم أو تدريب

^٤ انظر سياسة الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم حول موافقة المؤهلات الأجنبية والدولية مع الإطار الوطني للمؤهلات

^٥ انظر سياسة الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم حول موافقة المؤهلات الأجنبية والدولية مع الإطار الوطني للمؤهلات

٣-١-٣ جميع الجهات المانحة للمؤهلات: الجهة العمانية والجهة الأجنبية أو الدولية المانحة للمؤهلات

إن جميع الجهات المانحة للمؤهلات مسؤولة عن ما يلي:

- تعبئة الاستمارة الإلكترونية الخاصة بطلبات إدراج أو مواءمة المؤهلات، وطلبات إعادة إدراج أو إعادة مواءمة المؤهلات، وفقا لسياسات الهيئة ذات الصلة، وتقديم الوثائق المساندة ذات الصلة، حسب المطلوب
- إبلاغ المديرية العامة للإطار الوطني للمؤهلات (ويُشار لها فيما بعد اختصارا بالمديرية) بأي تغييرات جوهرية تطرأ على المؤهل من شأنها التأثير في مستواه أو مقدار الرصيد المعتمد له في الإطار الوطني للمؤهلات (بالنسبة لعملية الإدراج) أو المستوى الذي يتواءم معه المؤهل أو مقدار الرصيد المعتمد المماثل له في الإطار الوطني للمؤهلات (بالنسبة لعملية المواءمة)^٦
- تشكيل لجان لإدراج أو مواءمة المؤهلات، ولجان لإعادة إدراج أو إعادة مواءمة المؤهلات، وفقا لسياسات الهيئة ذات الصلة
- التأكد من أن طلبات إدراج أو مواءمة المؤهلات مصحوبة بالوثائق المساندة ذات الصلة التي تثبت أن المؤهل يستوفي إجراءات ضمان الجودة، وتقدم أدلة على أن لديها ما يلي:
 - أ. نظرة عامة حول المؤهل، بما في ذلك مبررات طرحه، والفئة المستهدفة منه
 - ب. متطلبات قبول واضحة
 - ج. معلومات حول تصميم البرنامج
 - د. معلومات حول اتفاقيات الارتباط الأكاديمي و/أو جهات الاعتماد
 - هـ. الترتيبات الخاصة بتقويم المتعلمين، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بمقاييس التقويم، وطرائق التقويم
 - و. معلومات حول استراتيجية التعليم والتعلم، والموارد المتاحة للمؤهل
 - ز. معلومات حول الدعم المقدم للمتعلمين المسجلين في المؤهل
 - ح. معلومات حول مسارات التقدم الخاصة بالمؤهل
 - ط. ترتيبات إدارة المؤهل وتنظيمه
 - ي. الترتيبات الخاصة بتسجيل نتائج الطلبة، وعملية إصدار الشهادات
 - ك. الترتيبات الخاصة بعملية المتابعة والمراجعة الداخلية للمؤهل، بما في ذلك الطريقة التي يتم من خلالها:
 - مواكبة محتوى المقررات المكونة للمؤهل، ومخرجاتها، لأخر المستجدات، من حيث مساهمتهما للتطورات الحاصلة في المجال الدراسي، والمتطلبات الاحترافية، والمعايير المهنية الوطنية، ومتطلبات سوق العمل في سلطنة عمان
 - إعداد المقترحات لإجراء تغييرات في المؤهل، والموافقة عليها

^٦ كلما ذُكر المستوى، ومقدار الرصيد المعتمد في الإطار الوطني للمؤهلات، فإن ذلك يتضمن أيضا المستوى الذي يتواءم معه المؤهل، ومقدار الرصيد المعتمد المماثل له في الإطار الوطني للمؤهلات، وذلك للتسهيل

٢-٣ المديرية العامة للإطار الوطني للمؤهلات

إن المديرية مسؤولة عن ما يلي:

- إعداد سياسات الهيئة المتعلقة بضمان جودة الإطار الوطني للمؤهلات
- تشكيل فرق الإدراج أو المواءمة، وفرق إعادة الإدراج أو إعادة المواءمة، حسب المطلوب
- تنفيذ عمليات التقييم لغرض الإدراج أو المواءمة، وعمليات التقييم لغرض إعادة الإدراج أو إعادة المواءمة، وفقا لسياسة الهيئة ذات الصلة
- الحفاظ على السجل الوطني للمؤهلات
- تنفيذ عمليات الاعتراض والتظلم المتعلقة بنتائج أو تقارير التقييم لغرض الإدراج أو المواءمة، ونتائج أو تقارير التقييم لغرض إعادة الإدراج أو إعادة المواءمة
- تقديم الدعم، وورش بناء القدرات للجهات المسؤولة عن الترخيص، والجهات المانحة للمؤهلات، والمراجعين الخارجيين للإطار الوطني للمؤهلات (ويُشار لهم فيما بعد اختصارا بالمراجعين الخارجيين)، ومديري عمليات المراجعة الخارجية للإطار الوطني للمؤهلات (ويُشار لهم فيما بعد اختصارا بمديري عمليات الإدراج أو المواءمة)، وغيرها من الجهات الأخرى ذات العلاقة

٣-٣ الإدارة التنفيذية للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

إن الرئيس التنفيذي للهيئة مسؤول عن ما يلي:

- المصادقة على إضافة المراجعين الخارجيين إلى السجل الوطني للمراجعين الخارجيين
- المصادقة على النسخ النهائية من تقارير تقييم إدراج أو مواءمة المؤهلات وتقارير تقييم إعادة إدراج أو إعادة مواءمة المؤهلات

٤-٣ مجلس إدارة الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

إن مجلس إدارة الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم (ويشار له فيما بعد اختصارا بمجلس الإدارة) مسؤول عن المصادقة على ما يلي:

- سياسات الهيئة المتعلقة بضمان جودة الإطار الوطني للمؤهلات
- نتائج التقييم لغرض الإدراج أو المواءمة، ونتائج التقييم لغرض إعادة الإدراج أو إعادة المواءمة

٤. الإجراءات

إن الخطوات التي يجب اتباعها لتنفيذ هذه السياسة واردة في هذا الفصل.

١-٤ الجهة المانحة للمؤهلات

إن الجهة المانحة للمؤهلات مسؤولة عن ما يلي:

- تشكيل لجان إدراج أو مواءمة المؤهلات، ولجان لإعادة إدراج أو إعادة مواءمة المؤهلات، حسب المطلوب

- تعبئة الاستمارة الإلكترونية الخاصة بطلبات إدراج أو مواءمة المؤهلات، وطلبات إعادة إدراج أو إعادة مواءمة المؤهلات، وفقاً لسياسات الهيئة ذات الصلة، وتقديم الوثائق المساندة ذات الصلة، حسب المطلوب
- إبلاغ المديرية بأي تغييرات جوهرية تطرأ على مؤهل مدرج في الإطار الوطني للمؤهلات أو تمت مواءمته معه من شأنها التأثير في مستواه أو مقدار الرصيد المعتمد له في الإطار الوطني للمؤهلات (بالنسبة لعملية الإدراج) أو المستوى الذي يتواءم معه المؤهل أو مقدار الرصيد المعتمد المماثل له في الإطار الوطني للمؤهلات (بالنسبة لعملية المواءمة)

ويُعرَّف التغيير الجوهري بأنه "التغيير الذي يؤثر على مستوى المؤهل أو مقدار الرصيد المعتمد له في الإطار الوطني للمؤهلات أو يؤثر على استيفاء المؤهل لمقاييس الإدراج في الإطار الوطني للمؤهلات أو مقاييس المواءمة معه، وبالتالي، على قيده في السجل الوطني للمؤهلات". وتتضمن الأمثلة في التغييرات الجوهرية، ولكنها لا تقتصر على التغييرات التالية:

- ضمان الجودة المؤسسية
- ضمان جودة البرنامج الذي يفضي للمؤهل
- اسم الجهة المانحة للمؤهلات
- عنوان المؤهل
- تصميم المؤهل أو طول فترة تقديمه، بما في ذلك إضافة مقررات جديدة إليه

كما أنه بالإمكان إجراء تغييرات طفيفة على المقررات، والتي لا تؤثر على المستوى أو مقدار الرصيد المعتمد في الإطار الوطني للمؤهلات دون الحاجة إلى إبلاغ المديرية، ولكن يجب ذكر هذه التغييرات في الاستمارة الخاصة بطلب إعادة إدراج أو إعادة مواءمة المؤهل.

٢-٤ المديرية العامة للإطار الوطني للمؤهلات

إن المديرية مسؤولة عن ما يلي:

- إعداد سياسات الهيئة المتعلقة بضمان جودة الإطار الوطني للمؤهلات، حسب الحاجة، ورفعها للرئيس التنفيذي للهيئة؛ مراجعتها، وتقديم التغذية الراجعة حولها
- تأكيد استلام طلبات إدراج أو مواءمة المؤهلات أو طلبات إعادة إدراج أو إعادة مواءمة المؤهلات من الجهة المانحة للمؤهلات
- تشكيل فرق الإدراج أو المواءمة، وفرق إعادة الإدراج أو إعادة المواءمة، حسب المطلوب، وفقاً لسياسة الهيئة ذات الصلة
- تقديم الدعم لفرق الإدراج أو المواءمة، وفرق إعادة الإدراج أو إعادة المواءمة، حسب المطلوب
- إدارة عمليات التقييم لغرض الإدراج والمواءمة، وعمليات التقييم لغرض إعادة الإدراج وإعادة المواءمة، وفقاً لسياسة الهيئة ذات الصلة

- التأكد من أن السجل الوطني للمؤهلات محدث، وبياناته دقيقة، من خلال:
 - قيد المؤهلات المُدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات حديثاً أو تلك التي تمت موافقتها معه في السجل
 - سحب المؤهلات المُدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات أو تلك التي تمت موافقتها معه، والتي:
 - لم تعد الجهات المانحة للمؤهلات تمنحها
 - لم تعد تتماشى مع متطلبات هذه السياسة أو مقاييس إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات أو مقاييس الموافقة معه، ولم تتم المصادقة على إعادة إدراجها أو إعادة موافقتها
- تقديم الدعم والتغذية الراجعة للجهات المانحة للمؤهلات، والجهات الأخرى ذات العلاقة، حسب المطلوب
- تنفيذ عملية الاعتراض والتظلم على تقارير تقييم إدراج أو موافقة المؤهلات، وتقارير تقييم إعادة إدراج أو إعادة موافقة المؤهلات أو نتائج هذه العمليات، بما في ذلك تعديل النسخ النهائية من هذه التقارير، بناء على قرارات لجنة الاعتراض والتظلم، حيثما كان ذلك منطبقاً
- عقد ورش بناء القدرات للجهات ذات العلاقة، حسب المطلوب؛ لتحسين فهمهم لمتطلبات ضمان الجودة الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات، وعمليات إدراج وموافقة المؤهلات، وعمليات إعادة إدراج وإعادة موافقة المؤهلات

٣-٤ فرق الإدراج أو الموافقة

إن أدوار ومسؤوليات فرق الإدراج أو الموافقة موجودة في سياسات الهيئة المتعلقة بإدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات، وموافقة المؤهلات الأجنبية أو الدولية مع الإطار الوطني للمؤهلات.

كما أن المسؤوليات المحددة لهذه الفرق فيما يتعلق بضمان جودة الإطار الوطني للمؤهلات تتمثل في التأكد من أن الجهة المانحة للمؤهلات قد قدمت أدلة على أن لديها إجراءات ضمان الجودة المطلوبة للإطار الوطني للمؤهلات، كما هو موضح في الأقسام من (٤-١-٣) إلى (٤-٣-٣).

١-٣-٤ الترخيصان المؤسسي والبرنامجي

- من أجل التأكد من أن الجهة المانحة للمؤهلات قانونية، وأن البرنامج مصرح بطرحه من قبل جهة الترخيص ذات الصلة، يجب أن:
- يقوم فريق الإدراج بالتأكد من أن طلب إدراج المؤهل في الإطار الوطني للمؤهلات الذي تقدمه الجهة العمانية المانحة للمؤهلات يتضمن تفاصيل المرسوم السلطاني أو الترخيص المؤسسي والترخيص البرنامجي
 - يقوم فريق الموافقة بالتأكد من أن طلب موافقة المؤهل مع الإطار الوطني للمؤهلات الذي تقدمه الجهة الأجنبية أو الدولية المانحة للمؤهلات يتضمن نسخة من الترخيصين المؤسسي، والبرنامجي لمؤسسات التعليم أو التدريب التي تقدم المؤهل، حسب ما تقتضيه متطلبات اللوائح والقوانين العمانية
 - يقوم فريق إعادة الإدراج أو إعادة الموافقة بالتأكد من أن نسخة الترخيص ساري المفعول، ذي الصلة، موجود في الطلب

٤-٣-٢ ضمان جودة المؤهلات لغرض الإدراج أو الموازنة

يقوم فريق الإدراج أو الموازنة بالتأكد من أن الجهة المانحة للمؤهلات^٧ تقدم معلومات ووثائق مساندة ذات صلة مقابل إجراءات ضمان الجودة؛ لإثبات استيفائها لمقاييس الإدراج في الإطار الوطني للمؤهلات أو مقاييس الموازنة معه، والتي تشمل ما يلي:

أ. نظرة عامة حول المؤهل، بما في ذلك ما يلي:

- اسم الجهة المانحة للمؤهل
- تفاصيل الكلية/الدائرة/المدرسة/المركز المسؤول عن تقديم المؤهل
- بيانات التواصل الخاصة بمندوب الاتصال المسؤول عن المؤهل
- نوع المؤهل وعنوانه
- أهداف واضحة للمؤهل، والتي ترتبط مع الخطتين الاستراتيجية والتشغيلية للجهة المانحة للمؤهلات
- التحديد الواضح للفئة المستهدفة من المؤهل
- مبررات تطوير المؤهل، مع شرح الغرض الذي يحققه، بما في ذلك الطريقة التي يستوفي من خلالها المعايير المهنية الوطنية (إن كان ذلك منطبقاً)، ومتطلبات الجهة الاحترافية، والاحتياجات المحلية أو الإقليمية
- تفاصيل البحث المتعلق بسوق العمل، والذي أُجري؛ لدعم طرح مؤهل جديد

ب. متطلبات القبول، بما في ذلك ما يلي:

- تفاصيل حول الحد الأدنى من متطلبات القبول
- تفاصيل حول الفرص المتاحة للاعتراف بالتعلم السابق

ج. تفاصيل حول تصميم المؤهل، بما في ذلك ما يلي:

- تفاصيل حول الفريق المسؤول عن تصميم المؤهل، والخبرات ذات الصلة التي يمتلكها
- تفاصيل حول التخصص، والمقاييس المرجعية المحلية أو الدولية، وحيثما كان ذلك منطبقاً، المعايير المهنية الوطنية التي استخدمت لتطوير المؤهل
- أدلة حول ما إذا كان قد تمت الاستفادة من أي ملاحظات خارجية ذات صلة في مرحلة تصميم المؤهل أو مراجعته^٨
- وصف بنية (هيكل) المؤهل، مع تفاصيل المقررات، وموقعها ضمن البرنامج
- تفاصيل المقررات الإلزامية/الأساسية والاختيارية
- الطريقة التي يتم من خلالها موازنة المقررات مع أهداف المؤهل
- دليل على أن محتوى المقررات منعكس في عناوينها

^٧ الجهات العمانية المانحة للمؤهلات، والجهات الأجنبية والدولية المانحة للمؤهلات، ومؤسسات التعليم والتدريب العمانية

^٨ على سبيل المثال: أصحاب العمل، والجهات الاحترافية، وغيرها من الجهات، حيثما كان ذلك مناسباً

- دليل على أن المقررات مكتوبة على هيئة مخرجات تعلم واضحة، وخالية من الغموض
- المتطلبات السابقة، والمتطلبات المتزامنة للمقررات محددة بوضوح
- متطلبات إكمال المؤهل محددة بوضوح

د. تفاصيل حول اتفاقيات الارتباط الأكاديمي، وهيئات ضمان الجودة الخارجية/الاعتماد، بما في ذلك ما يلي:

- تفاصيل اتفاقيات الارتباط الأكاديمي الخاصة بالمؤهل، ودور جميع الأطراف المعنية، حيثما كان ذلك مناسباً
- تفاصيل حول عملية ضمان الجودة الخارجية/الاعتماد التي جرت للمؤهل، والتقرير الأحدث لضمان الجودة الخارجية/الاعتماد الخاص بالمؤهل، حيثما كان ذلك متاحاً

هـ. تفاصيل حول الترتيبات الخاصة بتقويم المتعلمين، بما في ذلك ما يلي:

- مصفوفة لمخرجات التعلم الخاصة بالمقررات التي تخضع للتقويم التحصيلي
- الترتيبات الخاصة لتقديم التغذية الراجعة للبناء للمتعلمين عن أدائهم، وفي الوقت المناسب
- ضمان جودة عملية التقويم، مع تفاصيل حول عملية التدقيق والمراجعة الداخلية والخارجية أو التحقق من صحة نتائج التقويم
- الطريقة التي يتم من خلالها حماية عملية التقويم من الانتحال أو أي شكل من أشكال الغش أو السلوكيات المنافية للأمانة العلمية

و. تفاصيل حول استراتيجيات التعليم والتعلم، بما في ذلك ما يُثبت أن:

- طرائق التعليم والتعلم مناسبة لتحقيق مخرجات التعلم المحددة
- الموارد المتاحة للتعليم والتعلم مناسبة للمؤهل

ز. تفاصيل حول الدعم المقدم للمتعلمين المسجلين في المؤهل، بما في ذلك ما يلي:

- الإرشاد الوظيفي بما في ذلك معلومات عن سوق العمل، وفرص التوظيف
- خدمات الرعاية لدعم الاستقرار العاطفي والروحي للمتعلمين

ح. تفاصيل حول مسارات التقدم الخاصة بالبرنامج الذي يفضي للمؤهل، بما في ذلك ما يلي:

- تقديم المعلومات، والمشورة، والتوجيه التعليمي حول فرص التقدم المتاحة من مستوى معين في الإطار الوطني للمؤهلات إلى آخر، ومن مسار تعليمي إلى آخر

ط. ترتيبات إدارة المؤهل، وتنظيمه، بما في ذلك ما يلي:

- الخطة الوظيفية الخاصة بتقديم المؤهل، وإدارته، وتنظيمه، والتي تشمل عدد الموظفين الأكاديميين، وموظفي الدعم، وخبراتهم، ومؤهلاتهم
- التفاصيل المتعلقة بأدوار ومسؤوليات الموظفين الذين تم تحديدهم، واللجان ذات الصلة
- الترتيبات المؤسسية الخاصة بسحب المؤهلات (إيقاف تقديم البرنامج الذي يفضي للمؤهل) من أجل حماية المتعلمين المسجلين في المؤهل؛ لتمكينهم من إكمال المؤهل في حال تم سحبه

ي. الترتيبات الخاصة بتسجيل نتائج الطلبة، وعملية إصدار الشهادات، بما في ذلك ما يلي:

- الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل نتائج الطلبة في المقررات التي تؤدي إلى الحصول على المؤهل
- الطريقة التي يتم من خلالها ضمان أمن الترتيبات الخاصة بإصدار الشهادات، وحمايتها من التزوير

ك. تفاصيل حول عملية المتابعة والمراجعة الداخلية للمؤهل، بما في ذلك ما يلي:

- اسم اللجنة الداخلية/الدائرة/القسم/الكلية التي تم تحديدها للمتابعة الداخلية للمؤهل، ومراجعتها
- الطريقة التي يتم من خلالها مواكبة محتوى المقررات المكونة للمؤهل، ومخرجاتها، لأخر المستجدات، من حيث مسابقتها للتطورات الحاصلة في المجال الدراسي، والمتطلبات الاحترافية، والمعايير المهنية الوطنية، ومتطلبات سوق العمل في سلطنة عمان
- الترتيبات المعمول بها للمراجعة السنوية والدورية للمؤهل^{١٠}، بما في ذلك الطريقة التي يتم من خلالها إعداد مقترحات لإجراء تغييرات في المؤهل، والموافقة عليها
- إجراءات إبلاغ المديرية بأي تغييرات في البرنامج التي قد تؤثر على مستوى المؤهل أو مقدار الرصيد المعتمد له في الإطار الوطني للمؤهلات

٣-٣-٤ طلب موافقة المؤهل: ضمان الجودة المؤسسية وترتيبات التواصل

خلافا للجهة العمانية المانحة للمؤهلات، لا يُطلب من الجهة الأجنبية أو الدولية المانحة للمؤهلات الحصول على ترخيص مؤسسي من جهة الترخيص ذات الصلة في سلطنة عمان. وبالتالي، فإنه إضافة إلى المعلومات والأدلة المتعلقة بضمان جودة المؤهل، فإن طلب موافقة المؤهل من الجهة الأجنبية أو الدولية المانحة للمؤهلات يجب أن يتضمن التقرير الأحدث الخاص بها، والمتعلق بضمان الجودة/الاعتماد، والصادر عن هيئة ضمان جودة خارجية معترف بها إلى جانب الوثائق المساندة ذات الصلة، والتي تثبت بأن الجهة المانحة للمؤهلات لديها إجراءات ضمان الجودة المؤسسية التالية:

أ. ترتيبات محددة للحوكمة والإدارة

- التفاصيل المتعلقة بحوكمة الجهة الأجنبية أو الدولية المانحة للمؤهلات وإدارتها إلى جانب تقديم رابط إلكتروني لبعض الوثائق مثل: الهيكل التنظيمي، ورؤية الجهة المانحة للمؤهلات، ورسالتها، وقيمها، وبنية (هيكل) اللجان لديها.

^{١٠} تُجرى عادة كل ٤ أو ٥ أعوام، أما بالنسبة للبرامج التي تستند إلى المعايير المهنية الوطنية، فإن المراجعة الدورية لها تتبع دورة المراجعة الخاصة بهذه المعايير

ب. موارد كافية للعمل في سلطنة عمان، واستيفاء متطلبات القوانين واللوائح العمانية ذات الصلة

- أدلة على امتلاك الموارد الكافية للعمل في سلطنة عمان، مثل: التقرير السنوي الأحدث لديها، والذي يتضمن أحدث تدقيق مالي إلى جانب تقديم تفاصيل حول كيفية استيفائها لمتطلبات القوانين واللوائح العمانية ذات الصلة.

ج. خطة استراتيجية وخطة تشغيلية ساريتا المفعول

- تقديم الخطتين الاستراتيجية والتشغيلية، بحيث تكونا ساريتي المفعول في موعد تقديم طلب مواهمة المؤهل

د. سياسات وإجراءات لتطوير المؤهلات، والمصادقة عليها، وتقديمها، وتقويمها، ومراجعتها

- تقديم السياسات والإجراءات ذات الصلة حول تصميم المؤهلات، وتطويرها، والمصادقة عليها، وتقديمها، وتقويمها، ومراجعتها إلى جانب معلومات وأدلة حول كيفية تنفيذ هذه السياسات والإجراءات

هـ. سياسات وإجراءات لضمان اتساق عملية تقديم المؤهلات وتقويمها في سلطنة عمان مع تلك التي تتم على الصعيد الدولي

- تقديم السياسات والإجراءات إلى جانب المعلومات والأدلة حول كيفية الحفاظ على الاتساق في عملية تقديم المؤهلات، وتقويمها في سلطنة عمان مع تلك التي تتم على الصعيد الدولي

و. سياسات لضمان عدالة ونزاهة عملية منح المؤهلات، مثل تلك المتعلقة بالتعامل مع حالات الغش، والانتحال، وسوء السلوك،

وتلك المتعلقة بالتعامل مع ذوي الإعاقة والمساواة

- تقديم السياسات والإجراءات ذات الصلة للتعامل مع حالات الغش، والانتحال، وسوء السلوك وتقديم السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعامل مع ذوي الإعاقة والمساواة إلى جانب المعلومات والأدلة حول كيفية ضمان عدالة ونزاهة عملية منح المؤهلات

ز. نظام إدارة معلومات يتسم بالكفاءة والدقة لضمان الحفاظ على سجلات ووثائق دقيقة لتسجيل المتعلمين

- تقديم تفاصيل، وحيثما كان ذلك منطبقاً، تقديم السياسات والإجراءات ذات الصلة حول نظام إدارة المعلومات إلى جانب تفاصيل حول كيفية الحفاظ على سجلات المتعلمين، ووثائقهم، بشكل آمن ودقيق

ح. إجراءات للشكاوى، والاعتراض والتظلم تتسم بالكفاءة والشفافية

- تقديم السياسات والإجراءات ذات الصلة إلى جانب المعلومات والأدلة حول كيفية التعامل مع الشكاوى، وطلبات الاعتراض والتظلم بشكل يتسم بالكفاءة والشفافية

ط. سياسات وإجراءات تضمن التحسين المستمر في العمل

- تقديم السياسات والإجراءات ذات الصلة إلى جانب المعلومات والأدلة حول كيفية ضمان الجهة الأجنبية أو الدولية المانحة للمؤهلات التحسين المستمر في عملها مع مؤسسات التعليم أو التدريب التي تقدم المؤهل في سلطنة عمان

كما يقوم فريق الموازنة بالتأكد من أن طلب موازنة المؤهل يتضمن استراتيجية للتواصل أو معلومات مُفصلة حول ترتيبات التواصل مع كل مؤسسة تعليم أو تدريب تقدم المؤهل الأجنبي أو الدولي في سلطنة عمان (انظر سياسة الهيئة حول موازنة المؤهلات الأجنبية والدولية مع الإطار الوطني للمؤهلات).

٤-٤ اتخاذ الإجراءات المناسب بخصوص التغييرات الجوهرية

تتخذ المديرية الإجراءات المناسب بخصوص أي تغييرات جوهرية تُجرى للمقررات المكونة لمؤهل مُدرج في الإطار الوطني للمؤهلات أو تمت مواعنته معه؛ لضمان أن المؤهل مستمر في استيفاء مقاييس الإدراج في الإطار الوطني للمؤهلات أو مقاييس الموازنة معه، وأنه يحتفظ بنفس المستوى، ومقدار الرصيد المعتمد في الإطار الوطني للمؤهلات اللذين تم تخصيصهما له. وقد يتضمن هذا الإجراء القيام بتقييم المقررات التي تمت مراجعتها أو تلك التي تمت إضافتها للبرنامج، وحيثما كان ذلك منطبقاً، القيام كذلك بتقييم المؤهل. وبالنسبة للمؤهلات العمانية، تقوم المديرية بالتأكد من أن المؤهل يحتفظ بمواصفات نوع المؤهل المطلوب. أما إذا لم يُعد المؤهل مستوفياً لمقاييس الإدراج في الإطار الوطني للمؤهلات أو مقاييس الموازنة معه، وتغير مستوى المؤهل أو مقدار الرصيد المعتمد في الإطار الوطني للمؤهلات؛ نتيجة لهذه التغييرات الجوهرية، فإن مدير عام المديرية العامة للإطار الوطني للمؤهلات (ويُشار له فيما بعد اختصاراً بالمدير العام) يقوم بالتواصل مع أحد كبار الموظفين في الجهة المانحة للمؤهلات ممن وكلت له مسؤولية إدراج المؤهلات أو مواعنتها؛ لمناقشة هذه المسألة، ومنح الفرصة للجهة المانحة للمؤهلات لتصحيح الوضع، واتخاذ الإجراء المناسب، وذلك باتباع سياسة الهيئة الخاصة بالإعلان عن التغييرات الجوهرية.

٤-٥ إعادة إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات أو إعادة مواعنتها معه

تُجرى عمليات إعادة إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات أو إعادة مواعنتها معه للمرة الأولى بعد إكمال الدفعة الأولى من المتعلمين لمتطلبات المؤهل. كما تخضع جميع المؤهلات المُقيدة في السجل الوطني للمؤهلات إلى عمليات إعادة إدراجها في الإطار الوطني للمؤهلات أو إعادة مواعنتها معه، وذلك على أساس دوري^{١١}. وما دام المؤهل يُقدم باستمرار للمتعلمين، ومقيداً في السجل الوطني للمؤهلات، فإنه يجب أن يخضع لعمليات إعادة الإدراج أو إعادة الموازنة، وذلك في فترات زمنية تحددها المديرية، ويُصادق عليها مجلس الإدارة^{١٢}. وبهذه الطريقة، يتم الحفاظ على موثوقية البيانات الموجودة في السجل الوطني للمؤهلات ودقتها، وتكون جميع الجهات ذات العلاقة على ثقة بضمان جودة المؤهلات المُقيدة فيه.

^{١١} كل خمسة أعوام لمؤهل البكالوريوس، على سبيل المثال

^{١٢} إن عمليات إعادة إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات وإعادة مواعنتها معه دورية، وذلك وفقاً لنوع المؤهل (فعلى سبيل المثال، تتم إعادة إدراج مؤهل البكالوريوس كل خمسة أعوام)

كما أن فريق إعادة الإدراج أو إعادة الموازنة مسؤول عن ما يلي:

- مراجعة الأدلة المقدمة من الجهة المانحة للمؤهلات؛ للتأكد من استمرار الحفاظ على إجراءات ضمان الجودة المطلوبة لاستيفاء مقاييس الإدراج في الإطار الوطني للمؤهلات أو مقاييس الموازنة معه طوال فترة تقديم المؤهل (انظر الفصل ٤-٣-٢)
- التأكد من عدم وجود تغييرات جوهرية في بنية (هيكل) المؤهل، ومخرجات التعلم الخاصة بالمقررات، والترتيبات الخاصة بتقويم المتعلمين من شأنها التأثير في مستوى المؤهل بأكمله، ومقدار الرصيد المعتمد له في الإطار الوطني للمؤهلات اللذين تم تخصيصهما له
- التأكد من أن المديرية قد أُبلغت بأي تغييرات جوهرية أُجريت للمؤهل؛ لتمكينها من اتخاذ الإجراء المناسب^{١٣}.

هذا إلى جانب أن عملية إعادة الموازنة تحدد ما إذا كانت الجهة الأجنبية أو الدولية المانحة للمؤهلات:

- قد حافظت على وضع الاعتماد لديها، كما هو موضح في طلب موازنة المؤهل الخاص بها
- قد حافظت على إجراءات ضمان الجودة المؤسسية المطلوبة لموازنة المؤهل مع الإطار الوطني للمؤهلات (انظر الفصل ٤-٣-٣)
- قد نفذت استراتيجيات أو ترتيبات التواصل مع كل مؤسسة تعليم أو تدريب تقدم المؤهل، ومدى فاعلية هذا التواصل (انظر سياسة الهيئة حول موازنة المؤهلات الأجنبية والدولية مع الإطار الوطني للمؤهلات)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليات إعادة إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات، وإعادة موازنتها معه لا تتضمن إعادة تقييم المقررات المكونة للمؤهل؛ نظراً لأن المؤهل المُدرج في الإطار الوطني للمؤهلات أو الذي قد تمت موازنته معه قد تم تقييمه سابقاً لتخصيص مستوى، ومقدار الرصيد المعتمد له في الإطار الوطني للمؤهلات. وإذا لم توجد تغييرات في المقررات، فإن المؤهل يستمر في المستوى الذي تم تخصيصه له أثناء عملية التقييم لغرض الإدراج أو الموازنة. أما إذا أُجريت تغييرات جوهرية في أي من المقررات المكونة للمؤهل أو حُدِفَ مقرر واحد أو أكثر واستُبدِلَ بمقررات أخرى، فإن المقررات الجديدة أو المُعدلة يتم تقييمها؛ لضمان أن هذه التغييرات لم تؤثر على مستوى المؤهل بأكمله، ومقدار الرصيد المعتمد له في الإطار الوطني للمؤهلات (انظر الفصل ٤-٤).

٦-٤ الإدارة التنفيذية للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

إن الرئيس التنفيذي للهيئة مسؤول عن ما يلي:

- النظر في توصيات المدير العام لإضافة المراجعين الخارجيين إلى السجل الوطني للمراجعين الخارجيين أو حذفهم منه، حسب المطلوب؛ للمصادقة عليها
- النظر في المسودة الثانية من تقارير تقييم إدراج أو موازنة المؤهلات، وتقارير تقييم إعادة إدراج أو إعادة موازنة المؤهلات؛ للمصادقة عليها، بوصفها نسخاً نهائية من هذه التقارير، حيثما كان ذلك منطبقاً

^{١٣} انظر سياسة الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الخاصة بالإعلان عن التغييرات الجوهرية

٧-٤ مجلس إدارة الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

إن مجلس الإدارة مسؤول عن ما يلي:

- النظر في سياسات الهيئة المتعلقة بضمان جودة الإطار الوطني للمؤهلات؛ للمصادقة عليها، والتي تُطورها المديرية، ويُراجعها الرئيس التنفيذي للهيئة
- النظر في نتائج التقييم لغرض الإدراج أو المواءمة، ونتائج التقييم لغرض إعادة الإدراج أو إعادة المواءمة، وقيد المؤهلات في السجل الوطني للمؤهلات أو حذفها منه؛ للمصادقة عليها

٥. الاختصارات

- الإدراج: الإدراج في الإطار الوطني للمؤهلات
- الإطار الوطني للمؤهلات في سلطنة عمان: الإطار الوطني للمؤهلات
- إعادة الإدراج: إعادة الإدراج في الإطار الوطني للمؤهلات
- إعادة الموازنة: إعادة الموازنة مع الإطار الوطني للمؤهلات
- المدير العام: مدير عام المديرية العامة للإطار الوطني للمؤهلات
- المديرية: المديرية العامة للإطار الوطني للمؤهلات
- المراجعون الخارجيون: المراجعون الخارجيون للإطار الوطني للمؤهلات
- الموازنة: الموازنة مع الإطار الوطني للمؤهلات
- الهيئة: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم
- مجلس الإدارة: مجلس إدارة الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم
- مدير عملية المراجعة الخارجية للإطار الوطني للمؤهلات: مدير عملية الإدراج أو الموازنة

٦. التعريفات

الاعتماد	عملية ضمان جودة رسمية ودورية، تقوم بها جهة خارجية وطنية أو دولية مفوضة رسمياً بتقويم المؤسسات أو البرامج التعليمية أو كليهما؛ لتحديد مدى استيفاء جملة من المعايير المحددة. وتكون الجهة التي تقوم بعملية التقويم من خارج المؤسسة ومستقلة عنها، وتمنح صفة الاعتماد الأكاديمي لمدة زمنية محددة
أهداف	تعبيرات عامة تحدد مقاصد وأغراض وحدة أو مساق أو مقرر أو مؤهل ما
موازنة مؤهل [مع الإطار الوطني للمؤهلات]	عملية تقييم مؤهل أجنبي أو دولي مقابل مقاييس الموازنة مع الإطار الوطني للمؤهلات، والمحددات الوصفية لمستويات الإطار؛ لتحديد المستوى الذي تتم موازنة المؤهل معه، وحيثما كان ذلك منطبقاً، لتحديد مقدار الرصيد المعتمد المماثل للمؤهل بأكمله
تقويم	عملية الحكم على الأداء مقابل أهداف أو نقاط مرجعية محددة
جهة مانحة للمؤهلات	مؤسسة تُصدر مؤهلات تعليمية أو تدريبية بناء على نظام تقويم رسمي (على سبيل المثال: مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية، والمؤسسات المرتبطة بها أكاديمياً، والمؤسسات التي تقدم برامج التعليم التكنولوجي، والتعليم التقني/المهني والتدريب، والمؤسسات الاحترافية)
مقياس مرجعي	مرجع يمكن المقارنة على أساسه
خاصية (مفرد خصائص)	إحدى صفات المحددات الوصفية لمستويات الإطار الوطني للمؤهلات. وهناك ست خصائص (المعرفة، والمهارات، ومهارات التواصل والحساب وتقنية المعلومات والاتصال)، والاستقلالية والمسؤولية، وقابلية التوظيف والقيم، وتعلم كيفية التعلم). وتشكل هذه الخصائص مجتمعة المحددات الوصفية لمستويات الإطار الوطني للمؤهلات

المسار التعليمي [للإطار الوطني للمؤهلات]	التوجه التعليمي الأكاديمي أو التكنولوجي أو الاحترافي أو التقني/المهني الذي يقع الغرض المحدد للمؤهل ضمن نطاقه
التقييم لغرض [الإدراج أو المواءمة]	طريقة منهجية لفحص كل مقرر مكون للبرنامج المفضي إلى مؤهل؛ لتحديد مدى استيفاء المؤهل بأكمله للمقاييس كما هو مبين في سياسة الإطار الوطني للمؤهلات ذات الصلة إلى جانب التحقق من مستوى المؤهل، ومقدار الرصيد المعتمد له في الإطار الوطني للمؤهلات
المؤهلات الأجنبية والدولية	المؤهلات الأجنبية هي المؤهلات الممنوحة في دولة غير سلطنة عمان (مثال: الجهة المانحة للمؤهلات في المملكة المتحدة). المؤهلات الدولية هي المؤهلات التي تمنحها جهات دولية مانحة للمؤهلات (مثل سيسكو ومايكروسوفت)
تنفيذ [الإطار الوطني للمؤهلات]	القيام بجميع أنشطة الإطار الوطني للمؤهلات، بما في ذلك إجراء عمليات الإدراج والمواءمة، وعمليات إعادة الإدراج وإعادة المواءمة، وترويج الإطار الوطني للمؤهلات، وتعميمه على الجهات ذات العلاقة، ودعم جميع الجهات المانحة للمؤهلات التي تطرح مؤهلاتها في سلطنة عمان، والحفاظ على السجل الوطني للمؤهلات
مؤسسة	جهة تقدم خدمات تعليم أو تدريب تفضي إلى مؤهلات مدرسية، وأكاديمية، وتكنولوجية، واحترافية، ومهنية/تقنية
معرفة	اكتساب وفهم حقائق، ومبادئ، ونظريات، وممارسات متعلقة بمجال عمل أو مجال تعلم
مخرجات التعلم	ما يتوقع من المتعلم معرفته (المعرفة)، والقيام به (المهارات) أو تطبيقه (الكفايات) نتيجة انخراطه في دراسة وحدة أو مساق أو مقرر أو برنامج يفضي إلى الحصول على مؤهل
المحددات الوصفية لمستويات [الإطار الوطني للمؤهلات]	مجموعة من التعبيرات المتدرجة التي تصف المخرجات المتوقعة في كل واحد من مستويات الإطار الوطني للمؤهلات، فيما يتعلق بالخصائص الست، وهي المعرفة، والمهارات، ومهارات التواصل والحساب، و(تقنية المعلومات والاتصال)، والاستقلالية والمسؤولية، وقابلية التوظيف والقيم، وتعلم كيفية التعلم
ترخيص	عملية تقييمية تفضي إلى المصادقة الرسمية من الجهة الحكومية ذات الصلة في سلطنة عمان على إنشاء المؤسسات أو طرح برامجها. وتشمل هذه المؤسسات المدارس، والجامعات، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني
إدراج [مؤهل في الإطار الوطني للمؤهلات]	عملية تقييم مؤهل عماني مقابل مقاييس الإدراج في الإطار الوطني للمؤهلات، والمحددات الوصفية لمستويات الإطار الوطني للمؤهلات؛ لتحديد المستوى، ومقدار الرصيد المعتمد للمؤهل بأكمله في الإطار
التغيير الجوهرى	التغيير الذي يؤثر على مستوى المؤهل أو مقدار الرصيد المعتمد له في الإطار الوطني للمؤهلات أو يؤثر على استيفاء المؤهل لمقاييس الإدراج في الإطار الوطني للمؤهلات أو مقاييس المواءمة معه، وبالتالي، على قيده في السجل الوطني للمؤهلات
المقرر	مكون لبرنامج يفضي إلى مؤهل، ويُعرف أيضا عند بعض الجهات المانحة للمؤهلات باسم مساق أو وحدة

معايير المهنية الوطنية	معايير الأداء الذي يجب على الفرد التمتع به عند القيام بوظيفة ما بمكان العمل، إلى جانب مواصفات المعارف والمهارات المطلوبة ^{١٤}
السجل الوطني للمؤهلات	قاعدة بيانات رسمية إلكترونية لجميع المؤهلات المعترف بها على المستوى الوطني، والمدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات، أو تلك التي تمت مواءمتها معه. وتديرها المديرية العامة للإطار الوطني للمؤهلات، وهي متاحة للجهات ذات العلاقة، وللجمهور عامة. كما أن إجراءات تقديم طلبات إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات، وطلبات مواءمتها معه، وتقييم هذه الطلبات تتم عبر النظام الإلكتروني للسجل الوطني للمؤهلات. ويضمن هذا السجل تخزين الوثائق بشكل آمن، ويتيح إمكانية استرجاعها بسهولة
ساعات التعلم الافتراضية	مقدار (حجم) التعلم المتوقع أن يكون مطلوباً من متعلم متوسط في مستوى معين، لتحقيق مخرجات التعلم الخاصة بالوحدات أو المساقات أو المقررات المكونة للمؤهل
الإطار الوطني للمؤهلات في سلطنة عمان	أداة لوصف، ومقارنة، وتصنيف المؤهلات التي تطرحها، وتمنحها جميع القطاعات التعليمية والتدريبية في سلطنة عمان. ولأن هذا الإطار يركز على مجموعة واحدة من المحددات الوصفية العامة للمستويات التي تصف المخرجات المتوقعة لكل مستوى من مستوياته العشرة، فإن هذا الإطار يوفر نقطة مرجعية للمؤهلات التي تُطرح وتُمنح في سلطنة عمان، وللمقارنة بين المؤهلات العمانية والمؤهلات الأجنبية أو الدولية، وللإعتراف بالتعلم السابق
مقدار الرصيد المعتمد [في الإطار الوطني للمؤهلات]	عدد الساعات المعتمدة أو النقاط المعتمدة التي تُخصص لوحدات أو مساقات أو مقررات، أو مؤهلات مقابل إنجاز تعلم يتم التحقق منه من خلال عملية تقويم موثوقة ومناسبة
المستوى [في الإطار الوطني للمؤهلات]	مؤشر على المقدار النسبي لمتطلبات المعرفة، وتعقيدها، وعمقها، ومدى استقلالية المتعلم، كما هو موضح في المحددات الوصفية لمستويات الإطار الوطني للمؤهلات
قيد [المؤهل في الإطار الوطني للمؤهلات]	تضمن مؤهل ما في السجل الوطني للمؤهلات بعد عملية إدراجه في الإطار الوطني للمؤهلات أو مواءمته معه، والتي تتضمن اقتراح مستوى للمؤهل في الإطار الوطني للمؤهلات، ومقدار الرصيد المعتمد له، والتوصية بهما، والتحقق منهما، والمصادقة عليهما
برنامج	مجموعة من الوحدات أو المساقات أو المقررات التي يتم تصميمها لتفضي إلى مؤهل في إطار وطني للمؤهلات
تقدم (دراسي)	مسار التعلم الذي يتبعه المتعلمون، وهم يطورون معارفهم، ومهاراتهم، وخبراتهم في تخصص ما، والحصول على مؤهلات في مستويات أعلى في الإطار الوطني للمؤهلات
مؤهل	رتبة أو درجة تمنحها جهة مانحة للمؤهلات، بناء على معايير محددة. وتتأكد الجهة المانحة للمؤهلات من أن المتعلم قد حقق مخرجات تعلم جميع وحدات أو مساقات أو مقررات البرنامج
نوع المؤهل	تصنيف لنطاق المؤهلات التي تطرحها جميع القطاعات التعليمية والتدريبية في سلطنة عمان، بما ذلك المؤهلات المدرسية، والأكاديمية، والتكنولوجية، والاحترافية، والتقنية/المهنية

المستوى الذي تبلغه المؤسسة التعليمية بأنظمتها، وعملياتها، ومختلف تشكيلاتها في تحقيق مخرجات مؤسسية أو برنامجية، أو كليهما، بما يلبي احتياجات الجهات ذات العلاقة، عبر استيفاء معايير/مقاييس مرجعية تتعلق بأنشطتها	الجودة
تنفيذ عمليات وأنظمة مخطط لها وبشكل منهجي- من المؤسسة التعليمية نفسها أو من جهة خارجية مستقلة عنها- التي تقوّم برامج المؤسسة التعليمية، وخدماتها، وأنشطتها، والعمليات التي تدعمها، مقابل معايير/مقاييس مرجعية/أطر تتعلق بها	ضمان الجودة
عملية تقييم طلب يتقدم به متعلم للحصول على رصيد معتمد (في الإطار الوطني للمؤهلات) على أساس التعلم الذي حققه سابقا من خلال التعلم الرسمي أو غير الرسمي أو غير النظامي	الاعتراف بالتعلم السابق
عملية مراجعة للمؤهلات المدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات، ولتلك التي تمت موافقتها معه، لضمان أن مقاييس الإدراج في الإطار الوطني للمؤهلات أو مقاييس الموازنة معه قد تم الحفاظ عليها طول فترة تقديم هذه المؤهلات، وأنه لم تُجرَ تغييرات جوهرية في مخرجات التعلم الخاصة بالوحدات أو المساقات أو المقررات أثرت في مستوى المؤهل بأكمله أو مقدار الرصيد المعتمد له في الإطار الوطني للمؤهلات	إعادة الإدراج أو إعادة الموازنة
أي طرف لديه مصلحة في أنشطة الإطار الوطني للمؤهلات	الجهات ذات العلاقة
عملية تقييمية تقيس قدرة المتعلم لإظهار معارفه، ومهاراته، وغيرها من الخصائص الأخرى مقابل مقاييس تقويم معينة. ويتم تسجيل نتائج هذا التقييم، والتي تسهم في العلامة أو الدرجة الكلية التي حصل عليها المتعلم	التقويم القطعي
عملية مراجعة موضوعية، تتضمن تدقيقا لطلب إدراج أو موازنة المؤهل، وكذلك لتقرير التقييم المرتبط بهما؛ للتأكد من أن عملية إدراج أو موازنة المؤهل قد تم تنفيذها بالطريقة الصحيحة، وهي متسقة عبر مختلف المراجعين الخارجيين للإطار الوطني للمؤهلات [الذين قاموا بتقييم طلبات إدراج أو موازنة المؤهلات]. وبالتالي، فإن هذه العملية تضمن استيفاء المؤهل (والمقررات) لمقاييس الإدراج في الإطار الوطني للمؤهلات أو لمقاييس الموازنة معه، ولمخرجات المحددات الوصفية لمستويات الإطار الوطني للمؤهلات ذات الصلة	التحقق من صحة [إدراج أو موازنة مؤهل]

7. تاريخ الوثيقة:

تاريخ الوثيقة				
الإصدار	تاريخ الاعتماد	تاريخ التعميم	اعتمدت من قبل	وصف موجز
١	١٨ مايو ٢٠٢٢ م	-	مجلس الإدارة	يحتوي الإصدار الأول على الإجراءات الخاصة بسياسة ضمان جودة الإطار الوطني للمؤهلات